



« « •
دور الجامعة والمؤسسات الثقافية
في ترسيخ الدور التثموي للتراث
الشعبي في دولة الكويت

أ.د. يعقوب يوسف الكندري

عميد كلية العلوم الاجتماعية
بجامعة الكويت سابقا
أستاذ الاجتماع والأنثروبولوجيا
بجامعة الكويت

alkandari66@hotmail.com

دور الجامعة والمؤسسات الثقافية في ترسيخ الدور التتموي للتراث الشعبي في دولة الكويت

أ.د. يعقوب يوسف الكندري

عميد كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت سابقاً
أستاذ الاجتماع والأنثروبولوجيا بجامعة الكويت

مقدمة:

ينظر كثير من الباحثين إلى التراث الشعبي بوصفه موروثاً ثقافياً، ويتم التعامل معه من منظور عاطفي أكثر من كونه مادة أساسية ورثية تسهم بشكل مباشر في بناء المجتمع وتقدمه. ففي الوقت الذي عمل فيه الغرب على صون تراثه الشعبي وحمايته، وتنمية آفاقه بكل السبل والإمكانات المتاحة، أخفقت مجتمعاتنا في المحافظة على التراث وتوظيفه بطريقة علمية تنموية. وفي الوقت الذي أشبع الموروث التراثي دراسة وبحثاً في المجتمع الغربي، ما زلنا في منطقتنا العربية نعاني من فقر شديد في مجال الدراسات والبحوث الجارية في هذا المجال، ولم تحظ هذه القضية بالاهتمام الكافي لفهمه ودراسته وتقصي أبعاده من منطلق علمي.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى الأهمية الكبيرة لدراسة التراث من منظور تموي. فالتراث كما يرى كثير من الباحثين هو أساس الحفاظ على الهوية والانتماء، وأساس المحافظة على كيان المجتمع وتحقيق الاندماج الثقافي على أكمل وجه ولاسيما في ظل سيطرة ثقافة العولمة والحدثة الغربية. ولا تقل الوظيفة التتموية للتراث أهمية عن وظيفته الثقافية. فالتراث يشكل مرتكزا أساسيا من مرتكزات التتمية الثقافية والاجتماعية، ويتضح هذا الجانب عندما نأخذ بعين الاعتبار البعدين الأساسيين للتتمية وهما: البعد الكمي، والبعد الكيفي.

فالبعد الأول (الكمي) للتنمية يعنى بتوفر البنية التحتية في المجتمع من مدارس ومستشفيات ونواد ومنشآت وغيرها، وهي تستهدف في النهاية خدمة الإنسان، وتحقيق القدر المناسب من رفاهيته. فتحقيق هذا القدر الكمي المرتبط بالمنشآت وجودته هو ما يعد ويصنف المجتمع في عداد دول الرفاهية.

ولكن تحقيق مجتمع الرفاهية لا يتم إلا باستكمال الشق الآخر أو الجانب الثاني من أبعاد التنمية والمرتبط بالجوانب الكيفية التي تتميز بأهميتها وخطورتها. ويرتبط هذا الجانب بما يسمى بالسلوك الإنساني الذي يواكب العمليات الرئيسة للتنمية المبتغاة. فالبعد الثقافي للتنمية هو سلوك إنساني يواكب ويتمشى جنباً إلى جنب مع البعد الكمي. فلا يمكن أن تتحقق تنمية اجتماعية حقيقية إلا بعد توافر سلوك اجتماعي إنساني بناء وقادر على الإنجاز والإنتاج بصورة تكفل تقدم المجتمع وتطوره. فمستوى العلاقات الاجتماعية وطبيعتها عنصران أساسيان في عملية التنمية الاجتماعية التي يفترض أن تأخذ المنحنى التطوري والإنتاجي والإبداعي.

فالتراث الشعبي يشكل المنطلق الأساسي لتنمية الشخصية والنهوض بالسلوك التنموي، نظراً لما ينطوي عليه من منظومة قيمية أساسية رئيسة نشعر جميعاً بأهميتها وضرورتها. ومما لا شك فيه أن التراث الشعبي يحتاج إلى جهود كثيفة وعمل مضمّن في سبيل دمج التراث في معطيات التكوين الثقافي في عصر العولمة والحدثة. ومما لا شك فيه أن الجامعات والمؤسسات التعليمية هي من تقع عليها المسؤولية الكبرى والأساسية في ربط الموروث الثقافي التاريخي بالحاضر والمستقبل. فالتعليم العالي بمؤسساته معني بتلبية متطلبات التنمية الاجتماعية، وذلك من خلال ترسيخ المفاهيم الصحيحة في داخل المجتمع. ويكون ذلك بترسيخ دور الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في مجال تأصيل قيم التنمية في وعي الطلاب والناشئة، وفي اجترار الطرق والوسائل المناسبة التي تسهل وتمهد الطريق أمام التنمية الاجتماعية المطلوبة من خلال عملية تفاعل وتواصل مستمر بينها وبين قطاعات المجتمع المختلفة.

فالجامعات والمؤسسات التعليمية، معنية بحفظ التراث وتسخيرها في سبيل النهوض بالمجتمع والمضي قدماً نحو تحقيق قدر مناسب من التنمية. لكن على الرغم من الأهمية الكبيرة للجامعات ومؤسسات التعليم العالي في تكريس وترسيخ القيم التراثية التنموية

ما زال هذا الدور التنموي التراثي في مجتمعاتنا الخليجية غامضاً وملتبساً، وما زال هذا الحقل يشكل مجالاً حيويًا للدراسات والبحوث التراثية الممكنة. وتأسيساً على هذه الرؤية لدور الجامعة في تنمية السلوك التنموي عبر ترسيخ القيم التراثية تتصدى دراستنا الحالية لهذه القضية في سياق محاولة جادة للكشف عن دور التعليم العالي الكويتي ومؤسساته في تنمية السلوك التنموي وتوظيف المعطيات التراثية الأصيلة في تأصيل الوحدة الوطنية والهوية الثقافية للمجتمع. وضمن هذه الرؤية فإن الدراسة الحالية تطرح نسقاً من الأسئلة المنهجية أهمها:

- ما القيم التنموية التي يمكن استلهاها من التراث الشعبي الكويتي؟

- ما واقع التراث الشعبي بشكل عام في الكويت؟

- هل يمارس هذا التراث دوراً تنموياً إيجابياً في المجتمع؟

- ما المأمول من المؤسسات التعليمية في حفظ التراث؟

• ما أهمية التراث في ترسيخ المفاهيم الاجتماعية الصحيحة؟

من خلال هذه التساؤلات والإجابة عنها، تطمح دراستنا هذه إلى تحليل مختلف جوانب العلاقة بين التراث والهوية والعملية التنموية.

القيم التنموية في التراث الكويتي:-

تترامى الثقافة في الخليج العربي، قبل اكتشاف النفط، في ثلاث ثقافات فرعية أساسية. فهناك ثقافة المجتمعات الرعوية التي كانت سائدة قبل اكتشاف النفط، ثم هناك الثقافة الزراعية التي تعبر عن المجتمع الزراعي في الواحات المتناثرة والمتفرقة في أجزاء من هذه البقعة الجغرافية والموجودة في كل أقطار الخليج، وأخيراً الثقافة البحرية وهي تمثل مجتمع الصيادين والتجارة البحرية التي تعتمد على البحر وخيراته. فهذه الثقافات الثلاث الرعوية، والزراعية، والبحرية هي ثقافات تم تحديدها نتيجة للنشاط الاقتصادي الذي يتم ممارسته، فالنشاط الاقتصادي كان محور تشكيل الثقافات الثلاث في مجتمع ما قبل النفط. ولعل أبرز ما في هذه الأنشطة الثقافية في المجتمعات ما قبل النفطية أنها اعتمدت بشكل كبير ومباشر على مجموعة ومنظومة قيم خاصة أسهمت

بشكل مباشر في البناء الحضاري لهذه المجتمعة وتواءمت مع الظروف المحيطة.

فالظروف القاسية، والحياة الصعبة في مرحلة ما قبل اكتشاف النفط ولدت مجموعة من القيم المرتبطة بالعمل والإنتاج، مثل قيم: الإخلاص، والولاء، والصبر، والتحمل، والتماسك الاجتماعي، والتعاون، والمساندة الاجتماعية، وغيرها من القيم التي ارتبطت بالنشاط الاقتصادي. وكانت هذه القيم قيما تنموية في جوهرها، وقد نشأت في ضوء ظروف معيشية صعبة، وأدت إلى تطوير العديد من الصناعات المحلية والشعبية، وأشهرها: صناعة السفن التي كانت مزدهرة في المرحلة ما قبل النفطية. هذا بالإضافة إلى تطور صناعات يدوية أخرى متعددة ارتبطت بالبيئات الثلاث المختلفة. وقد أفرزت هذه القيم سلوكاً تماشى مع ظروف الحياة الاجتماعية السائدة في تلك الفترة وأدى إلى توليد أنماط إنتاجية مميزة في بيئات فقيرة نسبياً.

وبعد أن تم اكتشاف النفط، وتحت تأثير التغيرات التي أحدثها هذا الاكتشاف، تقلصت المنظومة القيمية المرتبطة بالعمل والإنتاج إلى حد كبير. فالثروة النفطية جاءت بتأثيرات سلبية كبيرة في المجتمع والثقافة وأصابها منظومة القيم الاجتماعية المشجعة على الإنتاج في مقتل، إذ أصبح الاستهلاك هو السمة الأساسية التي سمت سلوك الأفراد في المجتمعات النفطية. ويأتي هذا النمط الاستهلاكي نتيجة للوفرة المادية المفاجئة التي مكنت الأفراد من الحصول على حاجاتهم المادية دون عناء يذكر، وهذا بدوره أدى إلى تدهور القيم المرتبطة بالعمل والإنتاج حيث حل الاعتماد على الدولة مكان العمل والإنتاج والإحساس بالمسؤولية.

وباختصار يمكن القول بأن التراث الشعبي في مرحلة ما قبل النفط كان متشعباً بالقيم الفعالة في مجال العمل والإنتاج، ولكن هذه القيم اندثرت وتراجعت تحت تأثير النزعة الاستهلاكية التي عززتها الحكومات المحلية. وهنا تبرز هذه القضية بوصفها مسألة تنموية إشكالية تتطلب العمل على إيجاد آلية مناسبة وفاعلية من أجل التركيز على إيجابيات التراث وتمييزها.

واقع التراث في المؤسسات المحلية:

مما لا شك فيه أن واقع التراث في الكويت لا يختلف عن أمثاله في دول المنطقة مع تفاوت نسبي في درجة الاهتمام بين دولة وأخرى. ويمكن أن نصنف هذا الواقع بأنه واقع مهمل ومهمش حتى الآن، وهو يحتاج إلى قرارات جريئة واضحة في مجال المحافظة على التراث ونشره وتأكيد أهميته. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما الدور الذي تمارسه المؤسسات التعليمية والثقافية والجامعية في الكويت في المحافظة على التراث ونقله ودراسته وتأكيد أهميته؟ ويمكننا هنا أن نلقي نظرة فاحصة على الأجهزة والمؤسسات الثقافية التي يفترض بها أن ترعى التراث الشعبي في الكويت.

1 - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب:

وهو المؤسسة الرئيسية التي يفترض بها أن تعنى وتهتم بالتراث من خلال أنشطتها ومشروعاتها المتعددة، وهي معنية بالعمل على حفظ التراث ورعايته بالدرجة الأولى. ولكن، وعلى خلاف ما هو منتظر من المجلس، تبين الوقائع والدراسات أن الوحدة التنظيمية للدراسات والبحوث المعنية فعلا برعاية التراث لم تسهم، أو لم يكن لها دور يذكر في تشجيع الدراسات التراثية المحلية وتنميتها. فقد عنى المجلس في إسهاماته بجوانب أخرى من الثقافة والفنون والآداب، ولم يكن للتراث الشعبي وجمع المادة التراثية نصيب كاف من الاهتمام.

وبنظرة تقييمية خاصة، فإن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، على الرغم من نشاطه المحلي والمميز في المستوى العربي والخليجي، لم يرقم بالدور المطلوب منه فيما يتعلق بالتراث الشعبي، ولا سيما فيما يتعلق بالمحافظة عليه ونقله إلى أفراد المجتمع، وبقي هذا المجال الحيوي خارج دائرة الاهتمام المركزي للمجلس، وبقيت هذه المسألة تعاني كثيرا من القصور والتراجع.

2 - مركز التراث الشعبي:

تموضع هذا المركز في دولة قطر قبل إغلاقه، وكان تابعا في الأساس للأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وكان مركزا متخصصا في التراث والاهتمام بالمواضيع التراثية المتعددة في دول المنطقة. ومع الأسف الشديد، فقد أغلق هذا المركز

ولم يعد له وجود منذ عام 2005. وقد شكل نشاط هذا المركز بفعالياته التراثية محاولة جادة في مجال النشر العلمي المنظم للتراث الشعبي في دول المنطقة.

وعلى الرغم من التحديات المادية التي كانت تواجه المركز، والبطء في عملية تنفيذ المشروعات، فقد استطاع المركز أن يقدم مجموعة رائدة من الأعمال التراثية التي كانت أول جهد علمي منظم في هذا المجال. فقد استقطب الباحثين والأكاديميين في دول المنطقة والعاملين بالتراث الشعبي، الذين قدموا دراسات ومشروعات تراثية مهمة في مختلف أصقاع الخليج.

وقد تعددت المشروعات البحثية لهذا المركز حيث باشرت فرق العمل بتأسيس مشروعات بحثية متعددة لمواضيع تراثية مختلفة في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي، وجمعت وصنفت العديد من العادات والتقاليد وطرق الحياة. واستطاع المركز أن يرتقي بالأبحاث والدراسات التراثية المميزة والفريدة. ونشر مجموعة كبيرة من الإصدارات التراثية الخاصة على مدى 21 عاماً، بدءاً من 1984 حتى لحظة إغلاق المركز في عام 2005. وبعبارة أخرى لعب هذا المركز دوراً كبيراً في دفع عجلة العمل الميداني التراثي، ومع الأسف لم يكتب لهذا المركز الاستمرار؛ لأن بعض المعنيين بالأمر لم يستطيعوا تقدير أهمية التراث والمحافظة عليه، فانتهى العمل في هذا المركز وانطفأت شمعته.

3 - وزارة الإعلام:

يفتقد إعلامنا المحلي إلى رؤية واضحة للتراث وأهميته في حياة الأمم والشعوب. فمعظم الأعمال التراثية التي تعرض من خلال الوسائل المسموعة والمرئية ترتبط بالترفيه على نحو خاص. فغياب الرؤية والرسالة الإعلامية الهادفة التي تنقل الموروث الثقافي بقيمه وأخلاقياته ومعاييره إلى أفراد المجتمع معدومة. فهناك غياب واضح للرسالة التراثية وما تنقله من قيم وفكر إلى المجتمع.

ويلاحظ في هذا السياق، أن الإعلام الرسمي لم يلعب دوراً رئيسياً في تنمية التراث أو الاهتمام به، وبقية المحاولات التي بذلها الإعلام في مجال المحافظة على التراث محدودة وضعيفة، ولم تتجاوز واقع الترفيه الإعلامي في معظم الأحوال، وبقى الإعلام التراثي غائباً في الإعلام بمختلف تجلياته وممارساته.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى المبادرة الإعلامية التراثية التي قام بها وزير الإعلام في محاولة في 2002 عندما أصدر قراراً بإنشاء لجنة إعلامية خاصة لتوثيق التراث الشعبي المحلي وتعزيز حضوره إعلامياً. وقد ضمت هذه اللجنة مجموعة من أصحاب الكفاءة والخبرة في هذا المجال وتولى وزير الإعلام نفسه رئاسة هذه اللجنة بالإضافة إلى عضوية الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، وتمثيل مجموعة متخصصة من أصحاب الرأي والمشورة في التراث الشعبي في الكويت. وعلى الرغم من أهمية مثل هذه اللجنة، فإنها أيضاً لم تخرج عن دور توثيق التراث وافترقت إلى البعد العلمي الذي يحفظ التراث من جهة، ويقدم مشروعاً ثقافياً لغرس المفاهيم والقيم الاجتماعية التراثية السليمة للمجتمع من جهة أخرى.

4- بعض المراكز العلمية المتخصصة:

تجدر بنا الإشارة هنا إلى المركز العلمي الوحيد المتخصص في هذا المجال، وهو مركز الدراسات والبحوث الكويتية. فقد قام المركز بمحاولات نشر محددة بمجموعات تراثية خاصة في المجتمع المحلي. وقد جاء جل إصدارات المركز على المجتمع المحلي بمجالات متعددة من العلم والمعرفة من تاريخ وجغرافيا واجتماع وغيرها. وكان للتراث نصيب وجزء من هذه الإصدارات والتي جاءت قليلة إلى حد ما. فقد شغل المركز إصدارات محدودة في مجال التراث ولم تخرج بشكل عام عن إطار النشر والتوزيع فقط كمؤسسة علمية بحثية ومركز للنشر.

5- المحاولات والجهود الشخصية:

أدت الجهود والمحاولات الشخصية التي قامت بها مجموعة من الكتاب والباحثين في مجال التراث إلى إغناء المكتبة المحلية نوعاً ما. واستطاع هؤلاء الباحثون نشر عدد كبير من الإصدارات التي لاقت رواجاً كبيراً في المستوى المحلي بالتحديد.

وتجدر الإشارة إلى أن الجهود التي بذلها هؤلاء الباحثون كانت شخصية ولم تلق أي مساندة مالية أو حتى معنوية؛ حيث كان الباحثون يتحملون تكاليف أبحاثهم وإصداراتهم. وعلى الرغم من أهمية هذه المحاولات، فإنها في الغالب جاءت وصفية عامة يعرضها المهتمون والهواة دون أن يكون للمؤسسات العلمية يد في الاستفادة منها بما يحقق نقل هذا الموروث بشكل علمي بطريقة ما أو بأخرى على أفراد المجتمع المحلي. ومع ذلك

يمكن القول إن هذه المحاولات التي بذلت في مجال جمع التراث الشعبي ونشره ونقله لم تستطع أن تحقق عملية نقل هذا الموروث الثقافي إلى الأجيال. وهذا يعني أن حفظ التراث ونشره يحتاج اليوم إلى دعم الدولة وتخصيص ميزانيات كافية لهذا الغرض.

واقع الجامعة ودورها في ترسيخ المفاهيم الاجتماعية المستمدة من التراث:

انطلقت السياسات العامة لجامعة الكويت من أهمية إنشاء كليات وأقسام ومراكز علمية ذات برامج دراسية معتمدة تلبي احتياجات المجتمع الثقافية والتنموية وبخاصة ما يتعلق منها بالثروات الوطنية والحفاظ على البيئة والتراث. وجاء من أبرز أهدافها العامة: « تنمية شخصية الطالب وترسيخ القيم الوطنية والأخلاقية لديه ». لذا فإن قضية ترسيخ القيم الأخلاقية، والحفاظ على تراث المجتمع هي من صلب اهتمام الجامعة، أو يفترض أن يكون كذلك. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: إلى أي حد استطاعت الجامعة أن تؤدي دورها المأمول في المحافظة على التراث ودراسته ونشره وتأصيله؟ هل استطاعت جامعة الكويت أن ترسخ التراث في مناهجها وفعاليتها الأكاديمية؟ وهل استطاعت أن توجه البحوث والمراكز البحثية لتناول قضايا التراث في سبيل الكشف عنه وتأصيله والمحافظة عليه؟

وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسات الاعتماد الأكاديمي التي زارت جامعة الكويت خلال العامين الماضيين أكدت أهمية إكساب الطالب مجموعة من المهارات العامة التي يفترض أن يلم بها ويتقنها عند تخرجه. ولقد تعددت هذه المهارات في تسع مهارات رئيسية جاء منها حقل خاص بالثقافة الوطنية والعربية والإسلامية. وقد جاء في هذا الجزء مقرر أساسي يتم تدريسه أو تسعى الإدارة الجامعية لتدريسه لجميع التخصصات العلمية المختلفة كمقرر إلزامي في الجامعة. فلم يكن هذا المقرر بالتحديد من المقررات الإلزامية، إلى أن جاءت اللجنة الفنية العلمية في الجامعة لتؤكد عليه وتطلب من الكليات المختلفة ضرورة إدراجه كمقرر إلزامي لكل الكليات.

وعلى الرغم من تحقيق الجامعة لهذا الهدف في إدخال هذا المقرر إلى العديد من الكليات، فإن المحتوى العلمي لهذا المقرر الأوحده تقريباً على مستوى الجامعة يحتوي على أطر تاريخية وحوادث من التاريخ الكويتي تركز على نشأة الإمارة، والعلاقات الكويتية البريطانية العثمانية، والكويت قبل وبعد الحرب العالمية، ومشكلات الحدود، بالإضافة إلى

التطرق إلى الاحتلال العراقي لدولة الكويت والتطور التاريخي لهذه القضية. فالقضية هنا في هذا المقرر لا تخرج عن كونها بحثاً في التاريخ السياسي أكثر من كونها في التاريخ الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والثقافية. فهو تاريخ تطور الدولة دون الدخول في تفاصيل خاصة بالحياة الاجتماعية والثقافية لهذا المجتمع. فالمفاهيم الاجتماعية، والعلاقات السائدة وطبيعة هذه العلاقات في البيئات الاجتماعية الاقتصادية التي تمت الإشارة إليها سابقاً تخص المجتمع الزراعي، والبحري، والرعي. فالحياة الاجتماعية في هذه البيئات غير مغطاة بشكل واضح في هذا المقرر، وهي مذكورة وموجودة في مقررات متفاوتة تطرح في أقسام علمية أخرى، وهي بعد الفحص قد تكون نادرة وليست ذات انتشار بين طلبة الجامعة وأشبه ما تكون بمقررات تخصصية كمقرر مجتمع الخليج العربي، وثقافة المجتمع العربي، والتغير الاجتماعي الثقافي الموجودة ضمن صحيفة تخصص قسم الاجتماع والانثروبولوجيا في الجامعة.

من جانب آخر متعلق بالبحث العلمي والنشر، لم يكن إسهام الجامعة مرضياً بأي حال من الأحوال تجاه الدراسات الثقافية التراثية. ولعل ذلك يعود إلى عوامل متعددة وأسباب محددة ربما أهمها ندرة المتخصصين وبالتحديد في مجال التراث والانثروبولوجيا على حد سواء. فهناك ندرة واضحة في العاملين بهذا المجال. ويحتضن قسمي اللغة العربية والاجتماع في الجامعة بعض العاملين والمتخصصين في هذا المجال وعددهم لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة. ولعل هناك سبباً آخر مرتبطاً بذلك وهو أن هؤلاء المتخصصين تشغل اهتماماتهم البحثية في مواقع أخرى لا دخل للتراث فيها. فالتراث الشعبي وتسجيل المادة الانثروجرافية، ووصف العادات والتقاليد وتحليلها ليست من الأولويات البحثية عند هذه القلة المتخصصة. ولذلك افتقرت المكتبة المحلية إلى هذا النوع من الإنتاج.

وهناك سبب آخر لإهمال العمل بهذا الجانب يتمثل في مشقة العمل الاثنوجرافي الذي يحتاج إلى جهد وعمل قد يكون أكبر قياساً بالأبحاث والمشروعات العلمية الأخرى. وفي النظر إلى نظام الترقيات في الجامعة، فإنه بكل أسف لا يميز ما بين الأبحاث وطبيعتها واختصاصاتها. فالعمل الاثنوجرافي الذي يحتاج إلى جهد وعمل متكامل قد يمتد استيفاء متطلباته إلى وقت طويل يقارن ببحث أو دراسة ميدانية قد تعتمد على الجمع أو التحليل البسيط واستخراج النتائج. فالأبحاث تكون واحدة باختلاف طبيعتها

وحجمها ومدى تحقيقها لأهداف متعددة. ولذلك يتجه عدد قليل جداً من الباحثين للدراسات التراثية الجادة. فالنظام الخاص بالترقيات لا يشجع على القيام بمثل هذه الأعمال ومن ثم فالجامعة تعاني من ندرة في هذه الأعمال بالتحديد. ومن جانب آخر، فإن هذه النوعية من الأبحاث لا تعتبر أيضاً من الأولويات البحثية في الجامعة. فتقوم إدارة الأبحاث داخل جامعة الكويت بشكل مستمر ودائم بالإعلان عن بعض الأولويات البحثية التي تقدم من خلالها بعض التسهيلات المناسبة للباحثين في المجالات المختلفة وتعطي صفة الأولوية لهذه الأبحاث. ولم يسبق للجامعة أن قدمت موضوع الدراسات الخاصة بالتراث بكونه من الأولويات البحثية والتي تشجع الباحثين على القيام بها. وهذا ما يجعل هذا الجانب مغفلاً في الدراسات والأبحاث داخل أسوار الجامعة.

إن هذه العوامل بلا شك أدت إلى ضعف وتيرة البحث والنشر في هذا النشاط البحثي الذي يفترض أن يكون مميزاً. ولعل التدافع السريع نحو العولمة، والمعطيات المادية التي فرضها المجتمع الغربي والمغربي الخارجية بالإضافة إلى مقابلة ذلك كله بتغير اجتماعي ثقافي سريع، دفع الباحثين والمهتمين إلى تجاهل هذا الجانب المهم والأساسي في حياة أي شعب من الشعوب، وأي أمة من الأمم وهو التراث. ففي ضوء التغيرات الاجتماعية الثقافية السريعة طمس التراث وما يحمله من قيم وفكر، ولم يظهر في كيان الثقافة المحلية بصورة مرضية، حتى على مستوى الأنشطة الثقافية المتعددة من: ندوات ومحاضرات ومؤتمرات ومهرجانات ولقاءات، وكان التراث غائباً إلى حد كبير في الأنشطة الجامعية سواء التي تنظمها الكليات المختلفة، أو التي تنظمها الجمعيات الطلابية من خلال أنشطتهم الاجتماعية المختلفة.

ولعل معظم ما نستطيع أن نصنف المكتبة المحلية التراثية وما يميزها هو أن معظمها اعتمد على الوصف دون التحليل. فالوصف والتحليل هما وجهان لعملة واحدة هي النهج العلمي. فالتحليل تم إهماله في كثير من هذه الأدبيات. هذا بالإضافة إلى أن معظم كتب التراث إصدارات غير حديثة، وإصدارات كتبت في وقت سابق، وهو الأمر الذي يؤكد على أن غير المتخصصين هم من يسجل هذا التراث بعيداً عن المؤسسات الأكاديمية، وبالتحديد بعيداً عن اهتمام جامعة الكويت ومسؤوليتها التاريخية في حفظ التراث وتأصيله.

ومما لا شك فيه أن الجامعة كمؤسسة أكاديمية معنية بالمحافظة على التراث وتأصيله بالتعاون مع مجموعة من المؤسسات الثقافية والهيئات الاجتماعية الأخرى في داخل المجتمع. وهذه المسؤولية التراثية لا تقتصر على الجامعة والمؤسسات الثقافية فحسب بل تمتد لتشمل المجتمع بأسره جماعات ومؤسسات وأفراداً. ويمكن للجامعة أن تفعل دورها وتطور أداءها التراثي من خلال العمل على تطوير الجوانب الآتية:

1 - على مستوى المنهاج الدراسي:

يشكل المنهاج الدراسي الجامعي أداة الجامعة في تعميق التراث وتأصيله، ويمكن للجامعة أن تطرح مقررات دراسية متطورة في هذا المجال التراثي، ولاسيما في الكليات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني، التي يمكنها أن تمارس دوراً بارزاً في ترسيخ مجموعة من القيم والأخلاقيات والمفاهيم الصحيحة داخل المجتمع.

فالمنهج هو الطريق المناسب لنقل القيم التراثية الأصيلة إلى عقل الطالب، حيث تؤثر هذه القيم في تشكيل السلوك التنموي عند الطالب وتميئه. وهنا يجب على الجامعة أن تؤصل لمقررات جامعية علمية أكثر عمقاً وتخصصاً في مجال التراث الشعبي، ويجب على هذه المقررات أن تتطوي على القيم والأخلاقيات التراثية الإيجابية بدرجة كافية ووافية.

من جانب آخر لابد من تعزيز وتغيير مفاهيم التوصيفات الخاصة ببعض المقررات، ولاسيما مقرر تاريخ الكويت، ليشمل في مضمونه التاريخ الاجتماعي والثقافي وبعض المفاهيم الاجتماعية التي تغرس السلوكيات الاجتماعية السوية، من خلال عرض لوقائع تاريخية من حياة المجتمع. وهناك حاجة إلى توسيع المقررات ذات الصلة في صحائف التخرج في كليات أخرى انطلاقاً من أن الجامعة لا تقوم بتخريج متخصصين في علوم محددة، إنما تقوم بتخريج مجموعة طلابية قادرة على التفاعل مع المجتمع وتسعى لتطويره من خلال خبراتها التي اكتسبتها بالجامعة والتي تتضمن مهارات حياتية مستمدة من تراث المجتمع.

2 - على مستوى التخصص العلمي:

في ضوء وجود ندرة من المتخصصين والمهتمين في مجال التراث، فإن الجامعة والكليات المعنية بحاجة ماسة إلى تفعيل دور البعثات الدراسية في هذا المجال والتركيز على تخصيص مقاعد لدراسة التراث وتأصيله، وتقع هذه المسؤولية على عاتق التخصصات ذات الصلة من أقسام التاريخ واللغة العربية في كلية الآداب، وقسم الاجتماع في كلية العلوم الاجتماعية. فندرة المتخصصين العاملين في مجال التراث والانثروبولوجيا تجعل من الصعوبة بمكان الاستفادة من خبرات هؤلاء المتخصصين في مجالات التراث وشؤونه. ومما لا شك فيه أن تخصص الأنثروبولوجيا -وهو تخصص نادر في الوطن العربي- لا بد من أن يتم تفعيله في هذا الجانب وكسب وزيادة أعداد المتخصصين فيه حتى يتم تكوين قاعدة صلبة تستطيع التخطيط للتراث قبل اندثاره ووقوعه بين أيدي الهواة فقط.

3 - على مستوى النشر العلمي:

لعل من أبرز ما يجب التركيز عليه في هذا الجانب هو إعطاء البحث العلمي في التراث الشعبي أولوية بحثية، وأن يتم تسخير كل الجهود من أجل إنشاء قواعد خاصة للبيانات في كل ما يتعلق بالتراث قبل اندثاره. فكل يوم يمضي دون بحث في هذا المجال، هو في الواقع خسارة تراثية لتراث أصبح يعتمد كلية على المصدر الشفاهي. فالبحث العلمي في هذا الجانب مهم، والوقت بحد ذاته قضية جوهرية وأساسية. وغياب آلية واضحة للبحث العلمي في هذا المجال يعد كارثة علمية ستدرك خطورتها بشكل جلي خلال عقود قليلة مقبلة حين يضيع التراث ويندثر.

ومن جانب آخر مرتبط لا بد من الإشارة إلى أهمية وضرورة إنشاء مركز متخصص في التراث الشعبي تابع للجامعة، فإ إنشاء مثل هذه المراكز يعد من الأولويات المهمة في ضوء غياب هذا النوع من المراكز البحثية. ولعل فكرة إنشاء مركز التراث الشعبي التابع لمنظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كانت صائبة، ومع الأسف تم إلغاء هذا المركز الذي كان المصدر الوحيد في مجال التراث الشعبي الذي يهتم فيه، والذي نشر العديد من الإصدارات في مجال التراث لدول المنطقة على الرغم من العوائق التي اعترضت طريقه. فغياب المركز، وعدم وجود شبيه له في المجتمع يحتم على الجامعة التفكير جدياً في هذا المشروع الحيوي سواء كانت الجامعة تشرف عليه أو تقوم بالتنسيق

العلمي له وإنشائه، فهو مركز يفترض أن يكون من الأولويات الرئيسية التي يجب التفكير بها جدياً.

4- على مستوى الأنشطة والفعاليات المتعددة:

لابد من الإشارة إلى التقصير الواضح في مجال الأنشطة والفعاليات للمؤسسات العلمية في هذا الجانب. فالجامعة والمؤسسات التعليمية العليا لا يفترض أن تكون مجرد قاعات للدرس والتواصل بين الطالب والأستاذ، إنما يجب أن تمتد إلى أبعد من ذلك وأن تشمل خدمة المجتمع من خلال الأنشطة الاجتماعية المتعددة من تنمية وتدريب وتقديم استشارات خاصة في مجالات اختصاصاتها. فهناك حاجة ماسة اليوم إلى إبراز الدور التراثي والقيم التراثية وأنماط العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع المحلي والتأكيد عليها في سبيل خدمة المجتمع. هذا بالإضافة إلى تقديم الدورات التدريبية المناسبة للهواة لاستكمال دورهم أيضاً وإخفاء الجوانب الأكاديمية والعلمية على العمل القائم على الهواية والترفيه. وكذلك تقديم الاستشارات المناسبة للمؤسسات ذات الصلة.

خاتمة:

لا بد من الإشارة في النهاية إلى أن الجامعة ليست مجرد قاعات للمحاضرات والدروس، لأن رسالتها تمتد إلى أبعد من ذلك، فهي وسيلة أو أداة لنقل القيم الأخلاقية والمعايير والمفاهيم الاجتماعية القويمة والسليمة للمجتمع. ومما لا شك فيه أن الجامعة مسؤولة ومسؤولة مباشرة عن تسخير كل الإمكانيات المناسبة نحو تحقيق التنمية الاجتماعية المبتغاة عن طريق استخدامها للوسائل والأدوات المختلفة. وهنا يمكن القول بثقة إن التركيز على القضايا الخاصة بالتراث الشعبي يعتبر من أبرز هذه الأدوات التي يفترض أن تسعى الجامعة إلى تحقيقها والسعي نحو الاستفادة منها على أكمل وجه.

وفي نظرة تقييمية خاصة من خلال العرض السابق، يتضح أن الجامعة في المجتمع المحلي بحاجة إلى المزيد من الجهود التي من خلالها يمكن تحقيق الهدف المنشود. فنحن في حقيقة الأمر نعاني من غياب كبير للمفاهيم التي تؤكد على أهمية هذا التراث. ومما يؤسف له أنه يجري التعامل مع التراث بوصفه مجرد ذكريات في أعماق الماضي

لحياة اجتماعية بسيطة، لذا فنحن اليوم في أمس الحاجة إلى قوة تنهض بهذا التراث وتستثمره في مجال الثقافة والتنمية وتحقيق الوحدة الوطنية في عصر التكنولوجيا والعلم والمعرفة. ففي ضوء وجود تداخل ثقافي بين مجتمعات إنسانية متعددة تبرز أهمية التراث والقيم التي ينقلها، فالتراث كما أسلفنا لا يعتبر هوية فحسب، إنما هو منهج للتنمية والتطوير والبناء بما ينطوي عليه من قيم إيجابية خلقة يمكن الاستفادة منها في ترسيخ القيم والمفاهيم الاجتماعية الصحيحة للمجتمع، ويجب على الجامعة أن تتحمل مسؤوليتها كاملة في مجال إحياء هذا التراث وتوظيفه في تنمية المجتمع وإغناء ثقافته والمحافظة على هويته.

مراجع الدراسة

- أحمد أبو زيد، التراث الشعبي. .. التجدد الدائم رؤية أنثروبولوجية، ضمن: مجموعة كتاب الثقافة العربية والتراث، منشورات دائرة الثقافة والإعلام، الشارقة 1998.
- بدر محمد ملك و لطيفة حسين الكندري، تراثنا التربوي نطلق منه لا نغلق فيه، مكتبة الطالب الجامعي، الكويت، 2002.
- سيدي محمود ولد سيدي محمد، التنمية والقيم الثقافية، المعرفة السورية، عدد 381، حزيران 1995.
- عبد الخالق عبد الله، البعد العالمي للثقافة الوطنية، دراسات، العدد 9، السنة 6، 1995،
- عبد الله فهد النفيسي، التراث وتحديات العصر، الربيعان للنشر والتوزيع، ط1، الكويت، 1986.
- فهمي جدعان، نظرية التراث دار الشروق، عمان، 1985.
- محمد عابد الجابري، التراث والحداثة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1999.
- محمد عابد الجابري، التراث والحداثة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1999.
- وضاح المقطري، بحثاً عن مستقبل للهوية: الموروث الشعبي: كيف يجيء الماضي في الحاضر، ولا يختطف المستقبل، 2009/2/4، موقع يمان الإلكتروني، <http://yemenat.net/details.aspx?id=3811catid=13>